

٥ - تصحيحاً لاعلان الاستملاك المنشور بالعدد (٢٤١٢) تاريخ ٧٣/٢٥ وعلى الصحيفة (٤٦٥) بشأن استملاك أراضي في مادبا للسادة عيسى حمارنه وشركاه ، تشطب كلمات لا يخصم الربع الموجودة في الخاتمة الاخيرة من الاعلان .

٦ - ورد سهرًا بجدول الجاهين الاساتذة لعام ٧٣ المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم ٢٤٤١ تاريخ ٧٣/٩/١١ ما يلي :

الطبيب الهبوب

١ - نجيب الرشدان نجيب الرشيدات

٢ - هاني عويضة هاني عريضة

٣ - اضافة اسم الزميل الذي سقط بهراً هاشم خليل عيسى .

٧ - ورد خطأ في الاعلان الصادر عن امانة العاصمة تاريخ ١٩٧٣/٣/٢٧ بأن المساحة المستملكة من قطعة الارض رقم (٢١) حي ء القلمسة ملك السيد جابر جبر القيسي . بينما الصحيح بأن القطعة المذكورة تقع في حي ٤٤ البصر الابيض .

٨ - نشر على الصفحة (١٤١٩) من عدد الجريدة الرسمية (٢٤٣٤) الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٧/١٥ عبارة : مع ما هو على القطعة رقم (١٩١٩) في حين أن الصواب (مع ما هو قائم على القطعة رقم (١١١٥) .

٩ - نشر على الصفحة (٩٧٨) من عدد الجريدة الرسمية (٢٤٢١) الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٤ وفي السطر الحادي عشر ان المساحة المطلوب استملاكها من القطعة رقم (٢٢) من حوض الكرسي رقم (٢) من أراضي وادي السير (٧٨) دونماً و (٨٥٠) متراً مربعاً في حين ان المساحة الصحيحة هي (٨) دونمات و (٨٥٠) متراً مربعاً .

١٠ - نشر على الصفحة (٩٨٥) من عدد الجريدة الرسمية (٢٤٢١) الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٤ وفي السطر الاخير منها ان المساحة المستملكة من القطعة رقم (٦٣) من حوض حنوريا رقم (١) من أراضي قرية الرقيب هي (قسم من هذه القطعة) في حين ان الصواب (كامل هذه القطعة) .
كما اضيفت كلمة (لا) قبل عبارة يتم علناً وأسطعت كلمة (اعلان) قبل كلمة النتيجة في النظام الداخلي لنقابة المهندسين (مادة ١/٢٤) لذا يقضي التنويه بحيث تقرأ الفقرة (١) مادة ٢٤ كما يلي :
يعان رئيس الجلسة أسماء المرشحين لمركز النقيب ، ويجبري الاقتراع عليه أولاً ، ويتم علناً فرز الأصوات واعلان النتيجة وتسمية النقيب بموجب نصوص القانون .

كلية من الأعمال



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عنان : الأحد ٢٢ ذو القعدة سنة ١٣٩٣ هـ الموافق ١٦ كانون الاول سنة ١٩٧٣ م . العدد ٢٤٦٦

المفردات

صفحة

| | | |
|------|--------------------------------------|--|
| ٢٤٣٠ | نظام رقم (١٣٩) لسنة ١٩٧٣ | نظام نادي ضباط القوات المسلحة الأردنية |
| ٢٤٣٥ | نظام رقم (١٤٠) لسنة ١٩٧٣ | نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية |
| ٢٤٤٠ | نظام رقم (١٤١) لسنة ١٩٧٣ | نظام العلاوات لمعلمي وزارة التربية والتعليم |
| ٢٤٤٣ | أوامر دفاع رقم (١١ و ١٢) لسنة ١٩٧٣ | صادرة عن رئيس الوزراء |
| ٢٤٤٦ | قراران رقم (٢٧ و ٢٨) لسنة ١٩٧٣ | صادران عن الديوان الخاص بتفسير القوانين |

مطبعة القرائات المسيرة الأردنية

نظام نادى ضباط القوات المسلحة الاردنية

بمقتضى الفقرة (د) من المادة (٨٠) من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٠
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٣٩) لسنة ١٩٧٣

نظام نادى ضباط القوات المسلحة الاردنية

صادر بمقتضى الفقرة (د) من المادة (٨٠) من قانون القوات المسلحة الاردنية

رقم (١١) لسنة ١٩٦٤

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام نادى ضباط القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني المحددة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :
- | | |
|----------------|--|
| القوات المسلحة | القوات المسلحة الاردنية . |
| القيادة العامة | القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية . |
| القائد العام | القائد العام للقوات المسلحة الاردنية أو من يقوم مقامه بمقتضى قوانين وأنظمة القوات المسلحة أو من يفوضه خطياً . |
| النسابة | نادى ضباط القوات المسلحة الاردنية وفروعه . |
| المهنية | المهنية الادارية للنادي ، |
| السكرتير | الضابط المعين من قبل القائد العام للإشراف على أعمال النادي ومهامه ولوازمه والحفاظ على النظام والضبط والربط فيه وتنفيذ أوامر وتعليمات ومقررات هيئة النادي . |
| الرئيس | رئيس المهنة الادارية للنادي . |
| المضمو | الضابط العامل في القوات المسلحة والضابط المتقاعد المنتسب للنادي وكل شخص منحه القائد العام شرف الانتساب للنادي . |
| العائلة | الزوجة والاولاد الذين يعيهم العضو ويمتثلون في أمور معيشتهم عليه . |
| الحساب | كل شخص ذي مسؤولية مالية أو تقليدية مرتبطة بواجباته الرسمية أو ناشئة عنها . |

هذه من الأعمال

المادة ٣ - مدينة الزرقاء هي المركز الرئيسي للنادي . ويجوز فتح فروع أخرى حسب الحاجة في الأماكن التي تقرها القيادة العامة .

المادة ٤ - أ - يعتبر النادي وحسب عسكرية (ترتبط ادارياً بمديرية الوازم العامة) ويعمل وفق هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه وله ميزانية مستقلة .

ب - يمثل النائب العام النادي فيما يقام له أو عليه من الدعاوى وتطبق أحكام قانون دعاوى الحكومة رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٨ وما طرأ عليه من تعديلات أو أي تشريع آخر ينل محله في هذا الخصوص .

المادة ٥ - أ - يعتبر ضباط القوات المسلحة العاملين في الخدمة أعضاء دائمين في النادي ويكون اشتراكهم اجبارياً . ب - يجوز بموافقة القائد العام منح عضوية النادي لضباط المتقاعدين الذين لا توجد أسباب تمنع انسابهم للنادي شريطة أن يقدموا بطلبات خطية .

ج - يجوز للقائد العام منح عضوية النادي لبعض الشخصيات الرسمية وضباط القوات الحليفة أو الصديقة وتكون صفتهم (أعضاء شرف) .

المادة ٦ - تتكون أموال النادي من : -

أ - الاشتراكات التي يدفعها الأعضاء بمعدل دينارين في السنة لكل عضو (باستثناء أعضاء الشرف) وتحصل يومًا ما الدائرة المالية على دفعتين متساويتين كل ستة أشهر دفعة .

ب - واردات فندق النادي .

ج - أرباح المطعم والبريفيه المائدة للنادي .

د - اشتراكات بركة سباحة للنادي وكذلك واردات الألعاب الرياضية .

هـ - ريع النادي من الحفلات الخاصة .

و - فوائد أموال النادي المودعة في البنوك . وأية مساعدات أو تبرعات مالية من القيادة العامة أو الهيئات الحكومية أو غيرها .

المادة ٧ - تبدأ السنة المالية للنادي في اليوم الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في اليوم الأخير من شهر كانون الأول من نفس السنة .

المادة ٨ - إن غايات النادي هي : -

أ - توفير الراحة للضباط وعائلاتهم بقصد الترفيه عن أنفسهم وقضاء أوقات فراغهم .

ب - تنمية الروح الاجتماعية وتقوية أواصر الصداقة والمودة بين الضباط وأفراد عائلاتهم .

ج - تدعيم وتنمية الروح الاجتماعية والعلاقات الثقافية بين أعضاء النادي وضباط الجيوش العربية والصديقة .

د - تشجيع الروح الرياضية والثقافية وتنمية هواية المطالعة بين الأعضاء .

المادة ٩ - يتولى الإشراف على إدارة النادي هيئة مؤلفة من خمسة ضباط يعينهم القائد العام لمدة سنتين قابلة للتجديد ويسمى من بينهم الرئيس على أن لا تقل رتبته عن زعيم ورتبة العضو عن رائد وتنتخب الهيئة من بينها نائباً للرئيس . ويعين القائد العام أحد الضباط سكرتيراً للهيئة ولا يكون للمذكور الحق في التصويت .

المادة ١٠ - تعقد الهيئة اجتماعها بطلب من رئيسها أو نائبه مرة كل شهر أو كلما دعت الحاجة لذلك ويكون النصاب قانونياً إذا حضر ثلاثة من الأعضاء . وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين فإذا تساوت تصوتت وجع الجانب الذي فيه الرئيس . وترسل نسخ القرارات الى مديرية اللوازم المسماة ولا تعتبر هذه القرارات نافذة الا بعد التصديق عليها من قبل القائد العام :

المادة ١١ - ينظم الرئيس تقريراً واقعياً عن أعمال ونشاطات النادي مرة واحدة كل سنة ويقدمه للقائد العام :

المادة ١٢ - تختص الهيئة بالأمور التالية :-

- أ - تخطيط السياسة العامة للنادي وفروعه .
- ب - مناقشة الميزانية العامة للنادي وإقرارها ورفعها للجهات المختصة في القيادة العامة للاطلاع عليها :
- ج - وضع شروط استخدام المدنيين من موظفين ومستخدمين وتنسيب تعيينهم وتحديد سلم الرواتب والأجور حسب فئاتهم على أن يكون استخدامهم بموجب عقود قانونية وبموافقة القيادة العامة :
- د - تشكيل اللجان الفرعية لشراء الأثاث والأدوات واللوازم والمهمات التي يحتاج اليها النادي .
- هـ - تشكيل لجان الجرد السنوية أو أي جرد آخر ترى الهيئة أن اجراءه ضرورياً وتديق نتائجها .
- و - تعيين اللجان اللازمة لتنظيم الحفلات والنشاطات الخاصة .
- ز - تقرير انشاء الأبنية أو اجراء الصيانة اللازمة أو أية اضافات ضرورية للنادي .
- ح - دراسة تقرير مدققي الحسابات واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنه .
- ط - النظر في الاقتراحات التي قد يسجلها الأعضاء في سجل النادي والبت فيها .
- ي - التصرف بعوائد واريات النادي حسب قوانين وانظمة وتعليمات القوات المسلحة .
- ك - وضع الاوامر الثابتة والتعليمات والواجبات لتنظيم سير العمل في النادي وتعيين المصرف الذي تودع فيه اموال النادي وكيفية سحبها .
- ل - تحديد الرسوم لاستعمال البركة وملاعب التنس والسكواش والسنوكر .
- م - وضع اللوائح الخاصة بالبيعات والتكاليف لقاء خدمات النادي وتعديلها كلما دعت الحاجة لذلك .

المادة ١٣ - يختص سكرتير النادي بالأمور التالية :-

- أ - تنفيذ ومتابعة قرارات الهيئة وتطبيق السياسة التي ترسمها لرفع مستوى النادي وخدماته .
- ب - مراقبة اعمال الموظفين والمستخدمين وسير العمل اليومي في النادي ووضع التعليمات اللازمة للعمل ورعاية شؤون مرتب النادي .
- ج - الاشراف على تنظيم محاضر جلسات الهيئة وتدوين قراراتها في سجل خاص وتوقيعها من الرئيس والأعضاء الحاضرين ومنه ايضا .
- د - اعداد جدول اعمال الهيئة وتوزيعه على الأعضاء حسب طلب الرئيس .
- هـ - المحافظة على عقارات النادي وكافة موجوداته وآلياته وتقنياتها باستمرار لتكون بحالة ممتازة .
- و - تنفيذ القوانين والانظمة العسكرية بما يخص بالنادي والمحافظة على الضبط والربط العسكري .
- ز - الاشراف على حسابات النادي ومراقبتها واعداد الحساب الختامي لسنة المالية بالتعاون مع أمين الصندوق والمحاسب وعرضه على الهيئة .
- ح - اعداد سجل لزيارات الرمييين لتدوين كلماتهم وكذلك اعداد سجل الاقتراحات الخاص بالأعضاء .
- ط - الاحتفاظ بدفاتر الحسابات وفقا للانظمة المالية المعمول بها في القوات المسلحة .

هذه من الأعمال

المادة ١٤ - أ - يتبع في امور اللوازم والانشاءات الخاصة بالنادي نظام اللوازم والانشاءات للقوات المسلحة رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ وما طرأ عليه من تعديلات .

ب - تعتبر جميع موجودات النادي وممتلكاته وعقاراته وملحقاتها ملكاً للقوات المسلحة بما في ذلك ما يتبعه النادي من امواله الخاصة .

المادة ١٥ - يضطلع بالامور المالية للنادي لمحابس او أكثر تكون مهمته القيام بجميع المعاملات المالية والمحاسبية وفقاً للنظام المالي المعمول به في القوات المسلحة ، وعلى المحاسب تأمين للصندوق ان يحسب السجلات والدفاتر المالية اللازمة . ويكون مسؤولاً عن حفظ اموال النادي وتنظيم التحاويل المالية ووصولات المقبوضات وتدوين دفاتر الوصولات والتحاويل المالية والفواتير المصرقة في السجل المعد لذلك مع حفظها ومراقبة استعمالها وكذلك الاحتفاظ بمستندات الدفع والقبض وتدوينها بدفتر الصندوق .

المادة ١٦ - يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات النادي .

المادة ١٧ - يعين مدير الدائرة المالية للقوات المسلحة من يفشل على حسابات النادي بصورة فجائية ودورية لتثبت من ان تنظيم الحسابات وسير المعاملات المالية يتم على الوجه المطلوب ويعكس ذلك برفق الأمر للقائد العام :

المادة ١٨ - يجب على المحاسبين والموظفين في النادي التقيد بأحكام قانون طرابع الواردات وما طرأ عليه من تعديلات وقوانين وانظمة الرسوم الأخرى والبلاغات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة عند اجراء المعاملات المالية وعلى المدققين التأكد من مراعاة ذلك .

المادة ١٩ - لا يجوز الاقراض والتسليف من اموال النادي ولا الاحتفاظ بأكثر من (٢٥٠) ديناراً نقداً ، وما زاد عن ذلك يودع في البنك الذي يتعامل معه النادي .

المادة ٢٠ - أ - يحظر في النادي كل ما هو محظور بحسب القوانين وانظمة واوامر وتعليمات القوات المسلحة ، وعلى الأعضاء والزوار التقيد بالتعليمات التي تصدرها الهيئة .

ب - لا يجوز استصحاب المدنيين المشوّهين والاشخاص الذين ينتمون الى الاحزاب غير المشروعة ويعتبر العضو مسؤولاً عن تصرفات الاشخاص الذين يستضيفهم اثناء وجودهم في النادي وكذلك عن تصرفات افراد عائلته .

ج - تمنع جميع ألعاب القمار على اختلاف انواعها في النادي .

د - لا يجوز للعضو استصحاب من هم دون مستوى او من لا تتناسب مكانتهم الاجتماعية ومكانته .

المادة ٢١ - يمنع اخراج أية لوازم او مهمات من موجودات النادي خارج حرم النادي لاي سبب كان باستثناء الحالات التي يقيم فيها النادي حفلاته في مكان آخر ويكون ذلك بموافقة الرئيس .

المادة ٢٢ - يجب الحصول على موافقة القائد العام في الحفلات التي تقام في النادي على ان يزيد عدد المدعوين فيها من المدنيين على الخمسين وإذا قل عن ذلك تؤخذ موافقة الرئيس .

المادة ٢٣ - أ - يعين مستخدموا وعمال النادي المدنيين بمقتضى القوانين والانظمة المعمول بها في القوات المسلحة ويخضعون لشروط الاستخدام المنصوص عليها في قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ وخدمة الافراد رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ وما طرأ عليها من تعديلات او أي تشريع آخر يجل عليها . كما يخضعون اثناء خدمتهم لاحكام القوانين والانظمة الجزائية العسكرية وإلى كافة الاوامر والتعليمات العسكرية .

ب - تصرف رواتب وعلاوات العسكريين العاملين في النادي من موازنة القوات المسلحة .

المادة ٢٤ - ينظم بتعليمات تصدرها الهيئة أسلوب ارتياد الاعضاء وعائلاتهم للنادي عدداً الاوقات المسموح فيها وعدد الضيوف المرافقين للاعضاء وصفتهم ومكانتهم الاجتماعية التي يجب ان تتناسب ورتبة مضيفهم وتسجل اسمائهم في سجل خاص يحفظ لدى السكرتير .

١٩٧٣/١١/٢٠

اختيار طلال

| | | | |
|---------------------------------------|-----------------|--------------|--------------------|
| وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية | وزير الثقافة | وزير | رئيس الوزراء ووزير |
| فؤاد قاتيش | عبدان ابو عوده | ذوقان اخناوي | صبيحي امين عمرو |
| وزير | وزير | وزير | وزير |
| الاشغال العامة | السياحة والآثار | العلم | الاقتصاد الوطني |
| احمد الهويكي | غالب بركات | سالم مساعده | عمر التاهلي |

| | | | | |
|-------------------|--------------------------|---------------|-----------------|------------------|
| وزير | وزير | وزير | وزير | وزير |
| المواصلات | الداخلية | الصحة | الشؤون الخارجية | التربية والتعليم |
| عبي الدين الحسيني | احمد عبد الكريم الطراونه | فؤاد الكيلاني | زهير المكي | مضر بدران |

| | | | | |
|--|------------------|--------------|-----------|-------------------|
| وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية | وزير دولة للشؤون | وزير | وزير | وزير |
| عبد العزيز الخياط | مروان دوفين | مروان الحمود | يوسف ذهني | طاهر نفحات المصري |

| | | | | |
|--|------------------|--------------|-----------|-------------------|
| وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية | وزير دولة للشؤون | وزير | وزير | وزير |
| عبد العزيز الخياط | مروان دوفين | مروان الحمود | يوسف ذهني | طاهر نفحات المصري |

كل هذا من الأعمال

نص المصريح الصادر من الملكة لوزية الهاشمية

بمقتضى المادتين ٣١ و ١٢٠ من الدستور والمادة ٩ من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٣

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٧

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٤٠) لسنة ١٩٧٣

نظام معدل لنظام تشكيمات الوزارات والدوائر الحكومية

رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٣

صادر بمقتضى المادتين (٣١ و ١٢٠) من الدستور والمادة (٩) من قانون الموازنة العامة رقم (١٦) لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تشكيمات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به اعتباراً من ١٩٧٣/٨/١ .

المادة ٢ - يعدل جدول الوظائف الملحق بالنظام الاصيل رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٣ وما طرأ عليه من تعديل طبقاً لما هو مبين في الجدول المرفق بهذا النظام ويعتبر جزءاً منه .

اختيار طلال

١٩٧٣/١١/٢٧

| | | | |
|-----------------|-----------------------|---------------------------------------|--------------------|
| وزير | وزير | وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية | رئيس الوزراء ووزير |
| الاقتصاد الوطني | وزير المالية بالوكالة | فؤاد قاتيش | الخارجية والدفاع |
| ... | ... | ... | زيد الرفاعي |

| | | | |
|------------------|---------------------|---------------------|-------------|
| وزير | وزير | وزير الاشغال العامة | وزير |
| التربية والتعليم | وزير النقل بالوكالة | احمد الشويكي | العلم |
| مضر بدران | ... | ... | سالم مساعده |

| | | | |
|-------------------|-------------------|--------------------------|---------------|
| وزير دولة لشؤون | وزير | وزير | وزير |
| الارض المحتلة | المواصلات | الداخلية | الصحة |
| طاهر نفحات المصري | عبي الدين الحسيني | احمد عبد الكريم الطراونه | فؤاد الكيلاني |

| | | | |
|--|-----------------|--------------|------------------|
| وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية | وزير دولة لشؤون | وزير | وزير |
| عبد العزيز الخياط | رئاسة الوزراء | الزراعة | الخارجية والدفاع |
| ... | مروان دوفين | مروان الحمود | يوسف ذهني |

الفصل : ١ - الديوان الملكي الهاشمي

| رقمها | المادة عنوانها | الدرجة او الراتب | المعدل قبل التعديل | المعدل بعد التعديل | ايضاحات |
|-------|-----------------------------|------------------------|--------------------------|--------------------------|---------|
| ١١ - | الوظائف المصنفة | | | | |
| ١ - | رئيس الديوان الملكي الهاشمي | ٣١٠ دينار | ١ | - | |
| ١/ب - | رئيس الديوان الملكي الهاشمي | ٣٢٠ دينار | - | ١ | |

الفصل : ٣ - مجلس الوزراء وديوان الرئاسة

| رقمها | المادة عنوانها | الدرجة او الراتب | المعدل قبل التعديل | المعدل بعد التعديل | ايضاحات |
|-------|-------------------|------------------------|--------------------------|--------------------------|--|
| ١١ - | الوظائف المصنفة | | | | |
| ٤ - | مستشار تخطيط | اولى/١ | ٣ | ٢ | نقل وظيفة الى الفصل (١/٦١) مع تغيير الاسم |

هكذا من الأشغال

الفصل : ٢٦ - وزارة الاقتصاد الوطني

| رقمها | المادة عنوانها | الدرجة أو الراتب | المعدل قبل التعديل | المعدل بعد التعديل | إيضاحات |
|-------|---------------------------------|------------------------|--------------------------|--------------------------|-------------|
| ١١ - | الوظائف المصنفة | | | | |
| ١/١ - | مدير عام مؤسسة التنمية الصناعية | ١٨٠ دينار | - | ١ | احداث وظيفة |

كل من الأشغال

الفصل : ٦١ - وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية
البرنامج : أ - الإدارة

| رقمها | المادة عنوانها | الدرجة أو الراتب | المعدل قبل التعديل | المعدل بعد التعديل | إيضاحات |
|-------|---------------------|------------------------|--------------------------|--------------------------|--|
| ١١ - | الوظائف المصنفة | | | | |
| ١/٢ - | مستشار لشؤون المياه | ١٢٠ دينار | - | ١ | نقل وظيفة من الفصل (٢) مع تغيير الاسم |

نظام التعليم العالي

يمتضى للمادتين ١١٤ و ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٦
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٤١) لسنة ١٩٧٣

نظام العلاوات لمعلمي وزارة التربية والتعليم

صادر بموجب المادتين (١١٤) و (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام العلاوات لمعلمي وزارة التربية والتعليم لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من ١/١/١٩٧٤
المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها في ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

| | |
|------------------|---|
| الوزارة | وزارة التربية والتعليم |
| الوزير | وزير التربية والتعليم |
| الوكيل | وكيل وزارة التربية والتعليم |
| المدير | مدير اية مديرية في مركز الوزارة او في المحافظة / اللواء . |
| الدائرة التربوية | اي قسم او وحدة ادارية في الوزارة تابعة للوزير او للوكيل او للمدير . |
| المعلم | الموظف في الوزارة الذي يمارس مهنة التعليم في احدى مؤسساتها التعليمية او كل من يعمل في دائرة تربوية يتطلب العمل فيها خبرة في ميدان التعليم : |
| اللجنة | اللجنة المشكلة من : |
| | وزير التربية والتعليم |
| | وكيل وزارة التربية والتعليم |
| | وكيل ديوان الموظفين |
| | مدير عام دائرة الموازنة |
| | احد مديري الوزارة يسميه الوزير : عضوا |

الشهادة الجامعية الاولى « البكالوريوس او الليسانس » التي لا تقل مدة الدراسة للحصول عليها عن ثلاث سنوات بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة :

الدبلوم الشهادة في التربية التي لا تقل مدة الدراسة للحصول عليها عن سنة دراسية على الاقل بعد الحصول على الشهادة الجامعية الاولى :

الشهادة الجامعية الثانية « ما جستير في التربية » الشهادة الجامعية في التربية التي لا تقل مدة الدراسة للحصول عليها عن سنة على الاقل بعد الشهادة الجامعية الاولى :

المادة ٣ - يمنح معلمو الوزارة علاوة شهرية على النحو التالي :-

- أ - حامل الشهادة الجامعية الثانية ١٢ ديناراً
- ب - حامل الدبلوم ١٠ دنانير
- ج - حامل الشهادة الجامعية الاولى او اية شهادة اعلى منها بمن لا يستفيدون من العلاوة الواردة في اي من البندين (أ ، ب) من هذه المادة والذي يعمل في المدارس الثانوية او المعاهد او التوجيه التربوي او في اي دائرة تربوية في الوزارة ترى اللجنة ان طبيعة عمله لا تقل مستوى عمن عمل اي من هؤلاء وان يكون قد امضى مدة ثلاثة سنوات في ميدان التعليم في الوزارة بعد حصوله على هذه الشهادة .
- د - حامل الشهادة الجامعية الاولى من غير الفئات المذكورة في الفقرة (ج) من هذه المادة شريطة ان يكون قد امضى مدة اربع سنوات في ميدان التعليم في الوزارة بعد حصوله على هذه الشهادة :
- هـ - حامل دبلوم معهد المعلمين / المعلمات او دبلوم معهد التأهيل التربوي : ٥ دنانير
- و - كل من يمضي في خدمة الوزارة مدة خمسة عشر عاماً في ميدان التعليم . ٥ دنانير
- ز - معلم النشاط الصناعي الذي يمضي في خدمة الوزارة عشر سنوات على الاقل او حامل شهادة دبلوم الصناعة بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة المهنية (الفرع الصناعي) : ١٠ دنانير
- ح - معلم النشاط الصناعي الذي يحصل شهادة للدراسة الثانوية العامة المهنية (الفرع الصناعي) ويمضي مدة خمس سنوات في خدمة الوزارة بعد الحصول على هذه الشهادة : ٥ دنانير
- ويزاد سنوياً بمعدل دينار الى ان يصل الى عشرة دنانير كحد اعلى :

المادة ٤ - تحدد اللجنة فئة العلاوة المناسبة لمن تراه مستحقاً من معلمي الوزارة الذين لم يرد ذكرهم في المادة الثالثة من هذا النظام .

المادة ٥ - أ - يمنح معلمو الوزارة الذين يشغلون احدى الوظائف التالية علاوة ادارة شهرية على النحو التالي :-

- ١ - الوكيل ٥٠ ديناراً
- ٢ - المدير ١٠ دنانير
- ٣ - مدير المعهد او مدير المدرسة الثانوية التي يكون عدد شعبها الثانوية (٨) فأكثر ٨ دنانير
- ٤ - مدير المدرسة الثانوية التي يقل عدد شعبها الثانوية عن (٨) شعب ٦ دنانير
- ٥ - مدير المدرسة الازلامية التي يكون عدد شعبها (٦) شعب فأكثر ٤ دنانير
- ب - لا يجوز للموظف ان يتقاضى أكثر من علاوة واحدة من العلاوات المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة .
- ج - يستثنى من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة المعلمون الذين يسكنون في بيوت على نفقة الدولة .

المادة ٦ - يتم حجب العلاوة المبينة في المواد : الثالثة والرابعة والخامسة من هذا النظام كلياً او جزئياً بقرار من الوزير بناء على تنسيب الوكيل .

هذه من الأعمال

المادة ٧ - لا يجوز للمعلم ان يتقاضى أكثر من علاوة واحدة من المملات المحددة في المادتين الثالثة والرابعة في هذا النظام ، كما لا يجوز الجمع بين هذه المملات واية علاوة اخرى باستثناء علاوة الادارة والمملات المملية وعلاوة غلاء المعيشة الاضافية وعلاوة الجنوب للمعلمات وعلاوة المعلم المنفرد في حالة استحقاق الموظف لعلاوة اخرى بمنح المملات الاعلى فقط .

المادة ٨ - يستثنى من احكام هذا النظام المستشارون والمحققون الثقافيون في خارج المملكة وموظفو مكاتيبهم.

المادة ٩ - تبت اللجنة في القضايا التي تنشأ من تطبيق احكام هذا النظام .

١٩٧٣/١٢/٦

الحكومة المصرية

| | | | |
|--|----------------------------------|--|---|
| وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عودة | وزير المالية ذولان الحناوي | وزير الانشاء والتعمير وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة صبيحي امين عمرو | رئيس الوزراء ووزير الخارجية والسفاح زيد الرفاعي |
|--|----------------------------------|--|---|

| | | | | |
|---------------------------------------|----------------------------|---|------------------------------|--|
| وزير الزراعة والتعليم مهر بدوان | وزير التقني لديم زرو | وزير الاشغال العمامة احمد الشويكي | وزير العدل سالم مساعده | وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية فؤاد قاليبش |
|---------------------------------------|----------------------------|---|------------------------------|--|

| | | | | |
|--|---|--|-----------------------------|--|
| وزير دولة لشؤون الارض المحتلة طاهر نشأت المصري | وزير المواصلات محمد الدين الحسيني | وزير الداخلية احمد عبد الكريم الطراونة | وزير الصحة زاهر المقي | وزير دولة للشؤون الخارجية زاهر المقي |
|--|---|--|-----------------------------|--|

| | | | |
|---|---|---------------------------------|--|
| وزير الاوقاف والشؤون والقضايا الاسلامية عبد العزيز الحياط | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير السياحة والآثار بالوكالة مروان دودين | وزير الزراعة مروان الحمود | وزير الشؤون الاجتماعية والعمل يوسف ذهني |
|---|---|---------------------------------|--|

امر دفاع رقم (١٠) لسنة ١٩٧٣

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

بالنظر للحاجة القورية الماسة لوضع اليد على قطع الاراضي (١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩) من اراضي مدينة الكرك لغايات مشروع ما يكر ويصنف الجنوب ، أمر بما يلي :-

١ - الاستيلاء على قطع الاراضي المذكورة ريثما يتم استملاكها بمقتضى قانون الاستملاك.

٢ - تعيين لجنة من مأمور التسجيل وشخصين ممن ذوي الخبرة يتنصبها المأمور لاجراء الكشف الفوري لاثبات نوع الابنية والاشجار والاشياء الاخرى الثابتة في الارض ومساحتها والحالة التي عليها وذلك لاجل الاستئناس بالكشف المذكور عند تقدير التعويض :

٣ - على مدير الاراضي والمساحة اتخاذ الاجراءات اللازمة للسير بمعاملة الاستملاك وفقا لقانون الاستملاك :

١٩٧٣/١٢/٥

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

هذا من الشغل

امر دفاع رقم (١١) لسنة ١٩٧٣

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

نظرا للحاجة الفورية للمسا لوضع اليد على قطع واجزاء من قطع اراضي لغايات مشروع محطة ارسال وكالسة الابناء الاردنية ومحطة ارسال الموجات القصيرة للاذاعة الاردنية أمر بما يلي :

١ - الاستيلاء على قطع الاراضي المبينة تفصيلها تاليا ريثما يتم استملاكها بمقتضى قانون الاستملاك :

| حوصي | قطعة | المالك | متر مربع | دوم |
|------|-----------|-------------------------------|----------|-----|
| ٥٤ | ١٤٤ كاملا | عبد المظلي الفلاح | ٦٩٨ | ١ |
| ١٦ | جزء | حميد مسعود فلاحين وشركاه | ٧٥٤ | ١٧ |
| ٩٣ | ٤ | منصور محمد امين نفزي وشركاه | ٨٧٤ | ٥٣ |
| ٩٦ | ٤ | محمد سعيد الكردي | ٧٤٨ | ٧٤ |
| ١٧٣ | ٥ | حبيب محمد عبد الله ابو سعد | ٣٨٥ | ١٢ |
| ١٧٤ | ٤ | خيس ذيب محمد عبد الله وشركاه | ٥٥٦ | ١٢ |
| ١٧٥ | ٤ | داود محمد عبد الله ابو سعد | ٤٥٩ | ١٢ |
| ١٧٦ | ٤ | موسى محمد عبد الله ابو سعد | ٩٩ | ١٢ |
| ١٧٧ | ٤ | جميل صالح مرقه وشركاه | ١١٢ | ١٢ |
| ١٠٦ | ٤ | عبد الله حسين كشوقه وشركاه | ٤١٧ | ٣٣ |
| ١٠٨ | ٤ | شوكت عبد الحميد (القاص) الخوص | ٨٦٠ | ٣١ |
| ١٠٤ | ٤ | | ٧٦٠ | ٣٦ |
| | | | ٢٢٢ | ٣١١ |

| على الشارع | جنوب من الغرب | جنوب من الشرق | جنوبا |
|------------|---------------|---------------|-------|
| ٤٠٤ | ٤١٠ | ٣٨٦ | ٤٦٠ |

٢ - تعيين لجنة من مأمور التسجيل وشخصين من ذوي الخبرة ينتخبها المأمور لاجراء الكشف الفوري لاثبات نوع الابنية والاشجار والاشياء الاخرى الثابتة في الارض ومساحتها والحالة التي عليها وذلك لاجل الاستئناس بالكشف المذكور عند تقدير التعويض .

٣ - على مدير الاراضي والمساحة اتخاذ الاجراءات اللازمة للسير بمعاملة الاستملاك وفقا لقانون الاستملاك .

١٩٧٣/١٢/٥

وليس السوزراء

زيد الرفاعي

امر دفاع رقم (١٢) لسنة ١٩٧٣

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

بالنظر للحاجة الفورية للمسا لوضع اليد على قطعتي الارض رقم ١٢٧٦ و ١٢٧٧ مسن اراضي مدينة مادبا لغايات مشروع مايكرويف الجنوب ، أمر بما يلي :-

١ - الاستيلاء على قطعتي الارض المذكورتين ريثما يتم استملاكهما بمقتضى قانون الاستملاك .

٢ - تعيين لجنة من مأمور التسجيل وشخصين من ذوي الخبرة ينتخبها المأمور لاجراء الكشف الفوري لاثبات نوع الابنية والاشجار والاشياء الاخرى الثابتة في الارض ومساحتها والحالة التي عليها وذلك لاجل الاستئناس بالكشف المذكور عند تقدير التعويض .

٣ - على مدير الاراضي والمساحة اتخاذ الاجراءات اللازمة للسير بمعاملة الاستملاك وفقا لقانون الاستملاك .

١٩٧٣/١٢/٩

وليس السوزراء

زيد الرفاعي

هذه من الشاغل

قرار رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٣

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٣/١٢ رقم ر ٨١٦٠/٢٣/١٢ المرفق بكتاب معالي وزير العدل المؤرخ ٩٧٣/١١/١٧ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة السابعة من قانون الرسوم الإضافية للجامعة الأردنية رقم ٩٧٣ وبيان ما اذا كانت عقود الأيجار المتعلقة بأراضي واقعة خارج مناطق البلديات وإمانة العاصمة تخضع للرسم الإضافي المنصوص عليه في هذه المادة أم لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية /الأراضي والمساحة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٣/٥/١٢ وتديق النص القانوني بتبين ان المادة السابعة المطلوب تفسيرها تنص على مايلي (يستوفي رسم قدره دينار واحد عن كل عقد إيجار يسجل في إمانة العاصمة او البلديات او أية دائرة مختصة) .

ومن هذا النص يستفاد ان عقود الأيجار تكون خاضعة للرسم الإضافي المنصوص عليه في هذه المادة في الحالتين التاليتين :

- ١ - عند تسجيلها في إمانة العاصمة او البلديات .
- ٢ - عند تسجيلها في أية دائرة مختصة .

اما عقود الأيجار من النوع الاول فيما ان القانون لم يمنح إمانة العاصمة او البلديات صلاحية تسجيل عقود الأيجار الا اذا كان العقار المجاور واقعا ضمن حدود منطقها فان اي عقد إيجار يتعلق بعقارات تقع خارج هذه الحدود لا يخضع للرسم الإضافي اذا سجل لدى إمانة العاصمة او البلديات كما انه لا يخضع لهذا الرسم اذا سجل لدى مجلس قروي بمقتضى قانون عقود إيجار العقار رقم ٣ لسنة ٩٧٣ لان المجالس القروية لا تدخل في مفهوم المجالس البلدية التي ورد عليها النص .

اما عقود الأيجار من النوع الثاني وهي التي تسجل لدى أية دائرة مختصة فيها ان عبارة (دائرة مختصة) قد وردت في النص مطلقة فهي تجرى على اطلاقها وتشمل أية دائرة حكومية انيط بها قانونا تسجيل عقود الأيجار .

وحيث ان دوائر التسجيل هي من الدوائر التي انيط بها القانون تسجيل عقود الأيجار المتعلقة بأراضي تمت فيها التسوية ، فان اي عقد إيجار يسجل لديها يخضع للرسم الإضافي ولو كان متعلقا بأراضي واقعة خارج مناطق البلديات وإمانة العاصمة .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٩ .

| عضو | عضو | عضو | عضو | رئيس الديوان الخاص |
|------------------|------------------|-------------------|---------------------|--------------------|
| متدوب وزارة | المستشار الحقوقي | عضو محكمة التمييز | الرئيس الثاني | بتفسير القوانين |
| المالية | لرئاسة الوزراء | محكمة التمييز | الرئيس الاول لمحكمة | التمييز |
| المستشار الحقوقي | صبيح الحسن | شكري المهدي | عبد الرحيم الراكدة | بشير الشريقي |
| موسى الساكت | | | | |

قرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٣

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٣/١٢ رقم ر ٨١٦١/٢٣/١٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (أ) من المادة الرابعة من قانون الرسوم الإضافية للجامعة الأردنية رقم ١ لسنة ١٩٧٣ وبيان ما اذا كانت نسبة ال (١ ٪) التي تستوفي من الأرباح المدة للتوزيع على المساهمين في الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخاصة تؤخذ عن كافة الأرباح المدة للتوزيع عن سنة ١٩٧٢ أم عن الأرباح التي تصيب اليوم الأخير من هذه السنة على اساس ان المادة الاولى نصت على ان هذا القانون يعمل به من تاريخ ١٩٧٢/١٢/٣١ .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٦/٩ وتديق النص القانوني بتبين :

- ١ - ان المادة الاولى من القانون المطلوب تفسيره تنص على انه يعمل بهذا القانون من تاريخ ١٩٧٢/١٢/٣١ .
- ٢ - ان الفقرة (أ) من المادة الرابعة المطلوب تفسيرها تنص على مايلي (يستوفي ١ ٪) سنويا من الأرباح

للمدة للتوزيع على المساهمين في الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخاصة . ومن ههين التصيين يتضح ان الأرباح التي تتأق للشركة المساهمة العامة او الخاصة عن سنة مالية لا تكون خاضعة للتوزيع الإضافي المنصوص عليها في الفقرة الرابعة المشار إليها إنما ما لم تكن أرباحا معدة للتوزيع بعد تاريخ نفاذ هذا القانون وان تكون سنة الشركة المالية التي تأتت الأرباح خلالها واقعة كلها او بعضها في ظله أيضا .

وبالرجوع لقانون الشركات رقم ١٢ لسنة ٩٦٦ نجد ان أرباح الشركات المساهمة لا تعتبر معدة للتوزيع الا اذا صدر قرار بتجليدها من الهيئة العامة للشركة في اجتماعها السنوي الذي يعقد في خلال الأربعة اشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة كما هو مستفاد من نص المادتين ١٤٩ و ١٥٣ من هذا القانون .

كما ان السنة المالية للشركة حسب عرفها الفقرة الاولى من المادة ١٥٧ من نفس القانون هي السنة الشمسية التي تبدأ في اول كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون اول او السنة الخاصة التي حددت بدايتها ونهايتها في نظام الشركة .

وحيث ان تاريخ ١٩٧٢/١٢/٣١ وهو تاريخ نفاذ القانون المطلوب تفسيره واقع خلال السنة المالية ١٩٧٢ بالمعنى للنظم ذكره كما ان الأرباح التي تتأق خلال هذه السنة لا تكون معدة للتوزيع الا بعد تاريخ نفاذ هذا القانون عملا بالمادتين ١٤٩ و ١٥٣ المشار إليها .

فان ما ينبغي على ذلك ان كامل ارباح السنة المالية ١٩٧٢ التي صدر قرار من الهيئة العامة في اعتبارها معدة للتوزيع خاضعة للرسم الإضافي المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون الرسوم الإضافية للجامعة الأردنية رقم ١ لسنة ١٩٧٣ .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٩ .

| | | | | |
|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| موسى الساكت | موسى الساكت | موسى الساكت | موسى الساكت | موسى الساكت |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي | المستشار الحقوقي |
| المستشار الحقوقي | المست | | | |

هذا من الأعمال